



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة المستقبل  
كلية القانون

# الحماية الجنائية للعملة الوطنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

بحث مقدم الى مجلس كلية القانون في جامعة المستقبل

كجزء من متطلبات نيل

شهادة البكالوريوس في القانون

اعداد الطالبة

اسراء محمد مهدي هاشم الشرع

اشراف

الدكتور علي نمرود الشافعي

## أ ب ب ب

□ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ  
بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ  
فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ □

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة: الآية ( 282 )

الاهداء

إلى ..... رحمة رب العالمين ، خاتم النبيين ، محمد و آل بيته الطيبين الطاهرين عليهم

أفضل الصلاة السلام .

إلى ..... من قال فيهما الرحمن ... رمز الأمل اعز ما املك في الوجود

” أمي الغالية ” رحمها الله برحمته الواسعه و ” ابي ” ( حفظه الله واطال في عمره )

الى ..... من ساندني طوال حياتي ومثلي الأعلى لولاه لما تواجدت هنا

زوجي العزيز

الى فلذات كبدي ..... بناتي

استغفر

**شكر وامتنان**

الحمد لله عدد خلقه وزنة عرشه ومداد كلماته، الذي رفع شان العلم وشرفه بقوله في اول كلماته التي أنزلها السماء {اقرأ بأسم ربك الذي خلق} والصلاة والسلام على سيد الانام محمد وعلى آله بيته وصحبه الكرام .. وبعد...

يشرفني في هذا المقام الكريم أن أقف أجلا لا واحتراما أمام القامات العلمية التي أضاءت لي دروب العلم والمعرفة ، بدءاً من قائد هذا الصرح الكبير **(جامعة المستقبل)** وكذلك عميد كلية القانون والاساتذة التدريسيين وزملائي الطلبة جميعا . كما لايفوتني واجب العرفان ان اسجل شكري وثنائي الى الدكتور

**( علي نمرود الشافعي )**

والذي أتقدم إليه بجزيل الشكر وخالص التقدير لجهوده وتوجيهه وصبره وحلمه الذي بذله من اجل منحنا العلم والمعرفة  
واخيرا اتقدم بالشكر الجزيل الى والداي وأخواني وكل اصدقائي

**اسراء**

**جدول المحتويات**

الصفحة	الموضوع	ت
	القرآن الكريم	1
	الاهداء	2
	الشكر والامتنان	3
	جدول المحتويات	4
أ	المقدمة	5
ب	منهجية البحث	6
1	المبحث الأول : الحماية الجنائية للعملة الوطنية	6
1	المطلب الاول: مفهوم العملة الوطنية	7
5	المطلب الثاني: الإطار القانوني لحماية العملة الوطنية	8
10	المبحث الثاني : الحماية الجنائية للعملة الوطنية و التنمية المستدامة	9
10	المطلب الاول: التنمية المستدامة	10
15	المطلب الثاني: أثر الحماية الجنائية للعملة الوطنية على التنمية المستدامة	11
22	الخاتمة	12
23	الاستنتاجات	13
24	التوصيات	14
25	المصادر	15

## المقدمة

تعد العملة الوطنية رمزًا سياديًا وأداة اقتصادية رئيسية لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة في أي دولة. وتنبع أهمية العملة الوطنية من دورها كوسيلة للتبادل التجاري، وتحديد القيم، وحفظ الأصول، مما يجعل حمايتها من التهديدات المختلفة ضرورة قصوى. ومع تطور الجريمة الاقتصادية وظهور تقنيات حديثة للتزوير والتزييف، باتت الحماية الجنائية للعملة الوطنية أداة فعّالة لضمان استقرار الاقتصاد الوطني.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الحماية الجنائية للعملة الوطنية ودورها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. كما تستعرض الإطار القانوني الوطني والدولي لحماية العملة، وتبرز العلاقة الوثيقة بين الاستقرار النقدي والتنمية. تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليلي واستقرائي للنصوص القانونية ذات الصلة، إضافة إلى استعراض التجارب الناجحة لدول تمكنت من حماية عملاتها الوطنية.

### أولاً: مشكلة البحث:

تتركز إشكالية البحث في التساؤلات التالية:

1- ما مدى أهمية العملة في الاقتصاد الوطني.

2- ماهو الإطار القانوني لحماية العملة من التلاعب والتزوير.

### ثانياً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الدور التي تلعبه العملة الوطنية في التنمية المستدامة وواجب الدولة في توفير الحماية القانونية للمحافظة عليها ومدى كفاءة القوانين والتشريعات في ردع المتلاعبين بها.

### ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق مايلي:

1-بيان مفهوم العملة الوطنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

2-تسليط الضوء على التشريعات والقوانين التي تتعلق بحماية العملة الوطنية من التلاعب والتزوير.

3-ان حماية العملة الوطنية لها اهمية كبيرة في الحد من عمليات التلاعب بالعملة الوطنية.

#### رابعاً: منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري .

#### خامساً: هيكلية البحث:

قسم البحث الى مبحثين وكما يلي:

المبحث الأول : الحماية الجنائية للعملة الوطنية

المطلب الاول : مفهوم العملة الوطنية

المطلب الثاني : الإطار القانوني لحماية العملة الوطنية

اما المبحث الثاني فقد تناول تكون من مطلبين هما:

المبحث الثاني : الحماية الجنائية للعملة الوطنية و التنمية المستدامة

المطلب الاول : التنمية المستدامة

المطلب الثاني : أثر الحماية الجنائية للعملة الوطنية على التنمية المستدامة

الخاتمة

الاستنتاجات

التوصيات

المراجع

# المبحث الأول

## الحماية الجنائية للعملة الوطنية

### المطلب الاول

#### مفهوم العملة الوطنية

#### اولا : تعريف العملة الوطنية:

تعتبر العملة اداة اساسية للتعاملات المالية، مما يستدعي ضرورة توافر الثقة الكاملة بها وتأمين هذه الثقة. ولهذا السبب، قامت السلطات العامة باحتكار اصدار او سك العملات، وقد اخذت الدولة على عاتقها مسؤولية حماية العملة الوطنية وجرمت تزيف العملة او الاضرار بها واعتبرتها من الجرائم الخطيرة التي تمس السمعة المالية للدولة منذ العصور القديمة. ونظرا لخطورة هذه الجريمة، اعتبرت من الجنايات، كما اشار المشرع العراقي.

وعلى الرغم من أن معظم التشريعات في دول العالم قد حاربت هذه الجريمة من خلال نصوصها القانونية، الا انها لم تقدم تعريفا محدد لها، ومع ذلك استقر الفقه والقضاء على تجريم "الغش في العملة المتداولة قانونا، سواء كانت ورقية أو معدنية". كما ان اصدار العملات وطبعها يعتبر من مسؤولية حكومات الدول دون غيرها.<sup>1</sup>

العملة الوطنية هي الوحدة النقدية التي تصدرها الدولة كوسيلة للتبادل التجاري وتستخدم في تحديد القيم والوفاء بالالتزامات المالية، وتصدر العملة الوطنية عادة من قبل البنك المركزي، الذي يشرف على تنظيم السياسة النقدية وضمان استقرار العملة.

تتنوع العملات الوطنية بين:

❖ **العملات الورقية والمعدنية:** وهي الشكل التقليدي للعملات، مثل الدينار العراقي والجنيه المصري.

❖ **العملات الرقمية:** التي بدأت بعض الدول بإصدارها، مثل الصين التي أطلقت "اليوان الرقمي".<sup>2</sup>

1 ( محمد النقي: تزيف العملة الورقية وطرق حمايتها , سلسلة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي, العدد الثامن, الرباط, 1984 .

2) سهام رشاد منصور ابراهيم : فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج: العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة ( 1979-1999) مذكرة ماجستير في الاقتصاد جامعة بنها، مصر، 2011

## ثانيا : تاريخ العملة وقيمتها

- ❖ ظهرت العملة منذ عدة مئات من السنين لتحل محل عملية المقايضة باعتبارها الوسيلة الأساسية لتبادل السلع والخدمات في العالم الحديث.
- ❖ ففي المقايضة، يتم استبدال السلع والخدمات مباشرة بسلع وخدمات أخرى، والعملية تستمد قيمتها الجوهرية من المعادن الثمينة التي صنعت منها.
- ❖ ومع ذلك، فإن عدم جدوى أموال السلع أدى إلى التحول نحو "المال التمثيلي" وهو المال الذي يفتقر إلى القيمة الجوهرية ولكنه مدعوم بقدرته على التداول مقابل سلعة مادية.
- ❖ أصبحت عيوب معيار الذهب واضحة خلال الحرب العالمية الأولى. لم يترك معيار الذهب مجالاً كبيراً لضبط المعروض من النقود لأن النقود الجديدة لا يمكن إصدارها إلا بإمدادات جديدة من الذهب.
- ❖ في أعقاب العجز الحكومي خلال الحرب، اضطرت العديد من البلدان إلى التخلي عن معيار الذهب الصارم لطباعة النقود بحرية<sup>1</sup>.
- ❖ بعد الحرب العالمية الثانية وحرب فيتنام، تم التخلي عن الأموال التمثيلية رسمياً على مستوى العالم في عام 1971.
- ❖ كانت نهاية النقود التمثيلية إيداناً بالشكل الحالي لعملتنا، أي النقود الورقية. لا تمتلك النقود الورقية قيمة جوهرية ولا تدعمها السلع.
- ❖ بدلاً من ذلك، يتم تحديد قيمتها من خلال العرض والطلب، مدعومة بالجدارة الائتمانية للحكومة المصدرة. وهي تخفف من حدة الأزمات مقارنة بالأموال التمثيلية لأن الحكومة قادرة على طباعة المزيد من العملات<sup>2</sup>.

## ثالثاً : أهمية العملة الوطنية في الاقتصاد الوطني

تعتبر العملة الوطنية الركيزة الأساسية لضمان الاستقرار الاقتصادي لأي دولة، فهي تؤدي دوراً محورياً في:

(1) **تنظيم التبادل التجاري:** يعرف التبادل التجاري بأنه نظام مقايضة تتبادل فيه الشركات والأفراد البضائع والخدمات دون الحاجة إلى استعمال الأموال بحيث يخضع الدخل الناتج عنه للضريبة، ويجري التبادل التجاري تحت الإرادة الحرة دون وجود عوامل ضاغطة على

---

(1) عبد الحسين جميل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار الصفاء لمنشر والتوزيع، ط1، 2011 .  
(2) عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، الموصل، دار الحكمة لمطبعة والنشر، 1990 .

الفرد أو المؤسسة، أي أن هذه العملية لا تتم إلا برضى كلا الطرفين وبما يحقق المصلحة المشتركة لهما، ومن الجدير بالذكر أن ضخامة أو اتساع حجم عملية التبادل التجاري لا تعني شيئاً طالما أنها تضمن تحقيق المنفعة لجميع الأقطاب المشاركة فيها، وتسهل الحكومات عادةً عمليات التبادل التجاري، إلا أنها بنفس الوقت قد تفرض قيوداً عليها تتسم بعدم وضوحها وخلوها من الدقة، فعلى سبيل المثال، قد تفرض الحكومة (لأهداف معينة) حظراً على دولة ما، الأمر الذي يؤدي إلى إيقاف عمليات الاستيراد والتصدير معها، كما قد تفرض أو تزيد التعرفة الجمركية (الضريبة المفروضة على السلع المستوردة) الأمر الذي يرفع من أسعار السلع المستوردة مقارنةً بالسلع المحلية.

(2) **التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:** ان تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية في شكل ميزان المدفوعات تعد مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني لأنه يعتبر المحدد لدرجة 1، بالإضافة الى ان هيكل هذه المعاملات اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي وبالتالي فهو يقيس الموقف الدولي لأي بلد يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته التنافسية ودرجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، كما يشكل اداة هامة تساعد، كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة و الضعف ومن السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، ثم يشكل اداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد، مؤشرا لسياستها المالية و النقدية وسياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل متى ما حدث اختلال خارجي.<sup>2</sup>

(3) **ضمان استقرار الأسعار:** حيث تساهم العملة القوية والمستقرة في الحد من التضخم، فهناك علاقة ارتباط وثيقة بين السياسة النقدية لبلد معين ونظام سعر الصرف\* فيه. وتؤثر أسعار الفائدة في أي بلد على قيمة عملته، وبالتالي فإن تلك البلدان التي لديها سعر صرف ثابت أمامها نطاق أضيق لانتهاج سياسة نقدية مستقلة مقارنة بتلك التي تطبق نظام سعر الصرف المرن. أما نظام سعر الصرف المرن تماماً فيدعم وضع إطار فعال لاستهداف التضخم<sup>3</sup>

(4) **تعزيز الاستثمار:** يعرف الاستثمار بأنه ((عملية توظيف الأموال الفائضة في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة، ويعد الاستثمار المكون

1 احمد ابراهيمي: التنمية والتمويل في العراق عام 2014 وآفاق المستقبل، شبكة الاقتصاديين العراقيين [iraquieconomists.net](http://iraquieconomists.net)

2 دريد كامل آل شبيب: المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2013 .

3 صندوق النقد الدولي: السياسة النقدية وعمل البنوك المركزية، 2021 .

الثاني والرئيس للإنفاق العام والخاص في كل القطاعات ويتصف بأنه مكون كبير وسريع التأثير في الإنفاق مما يؤدي إلى حدوث تغييرات في الطلب الإجمالي ويستحوذ على أهمية بالغة من قبل جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء لاسيما من صناعات القرار السياسي والاقتصادي وذلك لما يحققه من فائض اقتصادي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للبلد وتوليد فرص عمل جديدة والى زيادة الإنتاج وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم أفراد المجتمع وتعد الثقة في العملة الوطنية عاملا أساسيا لجذب المستثمرين.

(5) **تحقيق الأمن المالي:** الأمن المالي هو من أبرز الظواهر التي استرعت انتباه الأفراد والمتخصصين, حيث ترافقت الانهيارات التي عانت منها الأنظمة الاقتصادية في جميع انحاء العالم مع المزيد من الاصوات الداعية الى تحقيق الامن المالي للأفراد, وتعتبر العملة الوطنية المستقرة من الوسائل المهمة في حماية الاقتصاد من الأزمات النقدية والمصرفية.

(6) **التحديات التي تواجه العملة الوطنية:** رغم أهمية العملة الوطنية، تواجه العديد من الدول تحديات خطيرة تؤثر على استقرار عملاتها، في العراق يعاني الدينار العراقي من تقلبات قيمته بسبب الاعتماد الكبير على الدولار الأمريكي اضافة الى التحديات التالية:

أ- **عمليات التزوير والتزييف:** وهو تهديد مباشر يضر بالاقتصاد.

ب- **التضخم والانكماش:** نتيجة لسياسات نقدية غير سليمة.

ث- **التلاعب بأسعار الصرف:** مما يؤدي إلى تراجع قيمة العملة.

ج- **الاعتماد على العملات الأجنبية:** الذي يُقلل من استخدام العملة الوطنية. ولغرض حماية العملة من هذه التحديات وضعت الدول اطارا قانونيا للسيطرة وحماية العملة من الانهيار<sup>1</sup>

### ثالثا : عوامل تحديد قيمة العملة

- ❖ يتأثر العرض والطلب بعدة عوامل، حيث على المستوى الأساسي؛ يتم تحديد قيمة العملة من خلال العرض والطلب، المحلي والأجنبي على حد سواء.
- ❖ تؤدي زيادة الطلب إلى ارتفاع قيمة العملة، في حين تؤدي زيادة العرض إلى انخفاض قيمة العملة، وقد تؤثر العديد من العوامل على قيمة العملة<sup>2</sup>.

1 علي محمد جعفر: المبادئ الأساسية في قانون العقوبات الاقتصادي وحماية المستهلك ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ .  
2 فريق مطر بدوي: تأثير السياسة المالية على المتغيرات النقدية في العراق للمدة (1970 – 2009) رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة، 2012.

## المطلب الثاني

### الإطار القانوني لحماية العملة الوطنية

لا شك ان العملة لها اهمية كبيرة باعتبارها الاداة الرئيسية للتعامل مما يستدعي توفر الثقة الكاملة بعملة الدولة، وقد دعا تامين الثقة بالعملة الى ان تحتكر الدولة لنفسها الحق في اصدار عملتها، ولذلك كانت وما زالت جرائم تزيف العملة من السلوكات المادية التي يقوم بها الجاني في النقود ذاتها دون ارتباط بترويجها، لذلك فهي تمس بحق احتكار الدولة في إصدار النقود، ويجرمها القانون بغض النظر عن القيام بتداولها،<sup>1</sup> ومنذ العصور التي عرفت فيها النقود، من الجرائم الخطيرة الماسة بالسمة المالية للدولة لذلك كانت التشريعات القديمة تفرض عليها اشد العقوبات، ونجد ان المشرع العراقي عاقب على هذه الجرائم باعتبارها من الجنایات. وتكتسب هذه الجريمة خطورتها من عدة جوانب فهي اعتداء على سيادة الدولة وعلى حقها في سك العملة لكونها تززع الثقة بالعملة الرسمية، وهذا يؤدي حتما الى انخفاض قيمة العملة الرسمية المتداولة، ما ينعكس، بالضرورة على السندات والأوراق المالية التي تصدرها الدولة.

#### الفرع الاول: اركان جريمة تزيف العملة:

##### اولا : الركن المادي

ان تجريم فعل التلاعب وتزيف العملة ذكره المشرع العراقي في المواد (280 – 281 ) من قانون العقوبات والتي يعود إلى خطورته للأسباب التالية:

- 1- تمثل جريمة تزيف العملة اعتداء على سيادة الدولة وعلى حقها في سك العملة إذ إنها تززع الثقة بالعملة الرسمية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها .
- 2- اتساع دائرة الجريمة لتشمل فئة أكبر من الافراد اذ يمتد خطر الجريمة ليشمل الافراد الابرياء الذين تقع بأيديهم العملة مما يدفعهم للتخلص منها عن طريق التعامل بها .
- 3- إن هذه الجريمة تحرم السلطة العامة من الفائدة التي تعود عليها من سك و اصدار العملة النقدية.

4- تؤدي الجريمة إلى زعزعة الثقة في الداخل والخارج بالعملة الوطنية .

اذا نجد ان قانون العقوبات العراقي قد تناول هذه الجريمة في المادة(280 ع.ق) (يعاقب بالسجن من قلد أو زيف سواء بنفسه أو بواسطة غيره عملة ذهبية أو فضية متداولة قانونا أو عرفا في

1 عباس حفصي: جريمة تزيف النقود، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياس الاقتصادية، ملانيا /برلين، 2022.

العراق أو في دولة أخرى أو أصدر العملة المقلدة أو المزيفة أو روجها أو أدخلها الى العراق أو دولة أخرى أو تعامل بها أو حازها بقصد ترويجها أو التعامل بها وهو في كل ذلك على بينة من أمره).

وكذلك المادة (281) ق.ع وكان نصها (يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات كل من زور أو قلد سواء بنفسه أو بواسطة غيره سندات مالية أو اوراق نقد أو اوراق عملة مصرفية معترف بها قانونا , عراقية كانت ام اجنبية بقصد ترويجها أو اصدر هذه الاوراق المزورة أو المقلدة أو ادخلها العراق أو دولة اخرى أو تعامل بها أو حازها بقصد ترويجها أو التعامل بها)<sup>1</sup> من خلال تحليل هذه المواد يتضح لنا إن جريمة تزوير العملة تتحقق في سبعة صور وهي كما يلي :

1- التقليد : يعرف التقليد بأنه ( صنع عملة نقدية تشبه العملة المتداولة بأي وسيلة كانت), ويتسم التقليد بسمات معينة منها من ناحية انه ينصب على العملة الورقية والمعدنية على حد سواء, ومن ناحية أخرى إنه يعني إنشاء عملة غير صحيحة لم يكن لها وجود من قبل.

2- التزييف: يقصد به (انتقاص شيء من معدن العملة أو طلائها بطلاء يجعلها شبيهة بعملة اخرى اكثر منها قيمة ) ويفهم من ذلك ان من خصائص التزييف انه لا يكون الا على عملة معدنية صحيحة في الاصل ويقع اما بالانتقاص او التمويه ويحصل الانتقاص باخذ جزء من المعدن باي وسيلة سواء باستعمال مبرد او مادة كيميائية اما التمويه فانه يتم عن طريق اعطاء العملة لونا يجعلها شبيهة مسكوكات اكثر قيمة ويكون ذلك بطلاء العملة بطبقة رقيقة من معدن اكبر قيمة .

3- التزوير: يقصد به تغيير الحقيقة في عملة كانت صحيحة والتزوير يتحقق بالتغيير في الرسوم والعلامات او الارقام المنقوشة على العملة بحيث تظهر بصورة اكبر من قيمة العملة الصحيحة<sup>2</sup>.

4- ادخال العملة المزيفة او المقلدة الى العراق او اخراجها منه:- تعد الجريمة متحققة اذا قام الجاني بادخال عملة مقلدة او مزيفة الى العراق او الى اي دولة اخرى او اذا اخراجها من العراق فالفعل هنا يقف عند عملية ادخال العملة الى العراق او اخراجها منه او الى اي دولة اخرى .

5- الترويج:- يراد به وضع او طرح العملة المقلدة او المزيفة او المزورة في التداول فب طرح العملة في التداول بين الناس تعد الجريمة قد نفذت حتى ولو طرحها الجاني عن طريق التصدق

1 محمود محمود مصطفى : الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن ، الجزء الأول الأحكام العامة والإجراءات الجنائية ، دار ومطابع الشعب ، الطبعة الأولى ، 1963 .  
2 شريف الطباخ: التزوير والتزييف في ضوء القضاء والفقہ، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط 2، 2006.

والاحسان فالمهم هو ترويج العملة والتعامل بها<sup>1</sup>.

6- الحيازة بقصد الترويج أو التعامل : اعتبر المشرع إن مجرد حيازة العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة كافيًا لتحقيق جريمة التزيف ومن ثم خضوع الحائز للنص القانوني وذلك إذا كانت الحيازة بقصد الترويج أو التعامل بتلك العملة .

7- إعادة التعامل بعملة بطل التعامل بها :- تتحقق هذه الجريمة ايضاً في حالة ما إذا قام الفاعل بإعادة عملة معدنية أو أوراق نقدية بطل التعامل بها إلى التعامل وذلك بان يقوم بطرح هذه العملة في التداول وانتقالها إلى يد أحد الأفراد .

هذه الصور السبع إذا ما ارتكب الفاعل لواحدة منها فإنه سيعاقب قانوناً عن جريمة تزيف العملة, أما العقوبة فهي مختلفة باختلاف صور ارتكاب الجريمة ففي التقليد والتزوير والتزيف تكون العقوبة هي السجن بالإضافة للعقوبة التبعية وهي مراقبة الشرطة وبالإضافة إلى تدبير احترازي وهو مصادرة الآلات والأدوات التي استخدمت في الجريمة .

وقرر المشرع عقوبة الحبس لكل من قبض بحسن نية عملة معدنية أو ورقة نقدية مقلدة أو مزورة أو مزيفة ثم تعامل بها بعد ان عرف حقيقتها.

وكذلك قرر المشرع عقوبة السجن لمدة ال نقل عن (10) سنوات لكل من صنع أو حاز عملة مزورة أو ادوات تدخل في تزوير العملة<sup>2</sup>.

### ثانياً : الركن المعنوي

وقد نص المشرع على اعفاء الجاني من العقاب في حالة تحقق إحدى الحالتين وهما:-

1- الاخبار عن الجريمة – وتتمثل في ان الجاني الذي ارتكب فعل التقليد أو التزيف أو التزوير يعفى من العقاب اذا بادر الى اخبار السلطات المختصة عن الجريمة وقبل ان تتشرع السلطات المختصة بالبحث عن مرتكب الجريمة

2- اتلاف العملة المزورة - يعفى الجاني من العقاب اذا قام باتلاف العملة المزورة أو المزيفة أو المقلدة قبل استعمالها بشرط ان لا تكون السلطات قد شرعت بالتحقيق والبحث عن مرتكب الجريمة<sup>3</sup>.

كما ان هناك بعض النصوص المتعاقبة لأفعال التزيف غير مما موجود في المواد التي ذكرت اذ نجد المشرع العراقي يعاقب على تزيف العملة المعدنية (ذهبية أم فضية) أو إذا كانت

1 ابحاث ومذكرات في القانون والفقہ الاسلامي: الجزء الثاني .

2 محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات, القسم الخاص, دار النهضة العربية, القاهرة, 1988.

3 محروس نصار الهيبي : النتيجة الجرمية في قانون العقوبات ، منشورات زين الحقوقية ، الطبعة الأولى, 2011.

أوراقا (نقدية أو مصرفية) بالسجن في حين جعل عقوبة تزييف العملة المعدنية (من غير الذهب أو الفضة) السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وفقا للمادة ( 280 )<sup>1</sup> من هذا يتضح ان المشرع العراقي أعطى اهمية اكبر للعملة المسكوكة من الذهب والفضة, ولذلك جعل عقوبة تزييفها اشد من عقوبة تزييف العملة المعدنية المسكوكة من معادن اخرى اخف وفي هذا تفريق لا مبرر له وقام المشرع العراقي بفرض عقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات على كل من صنع او حاز مسكة نقود او مقراضا او ادوات او اشياء اخرى من تستعمل في تقليد او تزييف او تزوير العملة (ورقية كانت أم معدنية) أو أوراق النقد أو السندات المالية وذلك في الفقرة (2) من المادة ( 302 ) من قانون العقوبات والتي جاءت في فصل الاحكام المشتركة من باب الجرائم المخلة بالثقة العامة, ولقد جاءت المواد (283-284-285) من قانون العقوبات العراقي بعقوبات مخففة اذ ان المادة (283) قررت الحكم بالحبس والغرامة, أو باحدى هاتين العقوبتين على كل من روج او اعاد الى التعامل عملة بطل التعامل بها , وهو على بينة من امرها كما عاقبت المادة (284) بالحبس كل من قبض بحسن نية عملة معدنية او ورقية غير صحيحة (مزيفة أو مزورة أو مقلدة) ثم تعامل بها بعد ان علم بحقيقتها والاصل في المساءلة الجنائية في هاتين المادتين هو العلم بالابطال(في المادة الاولى) وعدم الصحة , اي علم صحة العملة لتقليدها او تزييفها او تزويرها, في المادة الثانية, اذ ان المشرع قد عاقب مرتكبي هاتين الجريمتين لتوافر العلم لديهم بان العملة مبطله او غير صحيحة ورغم ذلك قاموا بارتكاب الافعال المكونة لهاتين الجريمتين .اما المادة (285) فقد نصت على معاقبة كل من يرتكب احدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين (1) و (2) من نفس المادة بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار. وهكذا يتبين بوضوح ان المشرع العراقي قد عد كل الجرائم المنصوص عليها في المواد (283-284) من الجنب, اذ انه اخضع مرتكبيها لعقوبتي الحبس والغرامة او احدهما فقط, مخففا بذلك العقوبة عن مرتكبي هذه الجرائم المنصوص عليها في المادتين (280-281) وكذلك لان هذه الافعال لا تمثل خطرا جسيما أو فادحا على الثقة العامة بالعملة ونظام تداولها او على الاقتصاد كالخطر الذي تمثله الجرائم الاخرى من تزييف وتزوير او ترويج او تعامل الخ.<sup>2</sup>

### احكام البنك المركزي العراقي:

1 المواد (280- 285) قانون العقوبات العراقي.

2 محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات, القسم الخاص, دار النهضة العربية, القاهرة, 1988.

عرف البنك المركزي العراقي التزوير بأنه تغيير للحقيقة بقصد الغش بإحدى الطرق التي نص عليها القانون تغييراً من شأنه ان يسبب ضرراً ، في حين ان التزييف ينصب على التقليد مثل العملات سواء كانت ورقية او معدنية او الطوابع البريدية والمالية والاوراق ذات القيمة والمسكوكات ويكون ذلك عن طريق تقليدها باي طريقة لتكون مشابهة للاصل، وهو يعد تعدي على سيادة الدولة وذمتها المالية وله العديد من الاثار والمساوي على اقتصاد الدولة وسمعتها وثقة الدول والجمهور في عملاتها، وتسعى البنوك المركزية الى حماية اوراقها النقدية سواء من خلال تعزيز مواصفاتها الأمنية بين حين واخر او من خلال فرض عقوبات على من يقوم بعملية التزييف، وقد وضع البنك المركزي العراقي بموجب قانونه المرقم 56 لسنة 2004 القسم الحادي عشر بنود وأحكام على جريمة التزييف وكما مبين أدناه: 1

المادة 50 (الإعداد) يعتبر كل شخص يسك او يشرع في الإعداد لسك نقود مزيفة مرتكباً لجناية يعاقب عليها القانون بدفع غرامة لا تزيد عن (50) مليون دينار أو الحبس لمدة لا تزيد عن (5) سنوات أو كلاهما معاً.

المادة 51 (الحياسة) يعتبر كل شخص يقوم متعمداً الغش مع معرفته بذلك (شراء أو قبول أو عرض بشراء قبول، حيازة أو امتلاك، استجلاب الى العراق) النقود المزيفة مرتكباً لجناية يعاقب عليها القانون بدفع غرامة لا تزيد عن (50) مليون دينار أو الحبس لمدة لا تزيد عن (5) سنوات أو كلاهما معاً.

المادة 52 (ترويح النقود المزيفة) الفقرة (1) كل شخص يقوم متعمداً الغش مع معرفته بذلك (ترويح النقود المزيفة أو إبداء استعداده لترويح نقود مزيفة أو لاستخدامها كنقود أصلية، تصدير أو إرسال أو قبول النقود المزيفة خارج العراق) يكون مرتكباً لجناية يعاقب عليها القانون بدفع غرامة لا تزيد عن (100) مليون دينار أو الحبس لمدة لا تزيد عن (10) سنوات أو كلاهما معاً.

المادة 53 (النقود الرمزية والرقائق المعدنية الشبيهة بالعملات) كل شخص يقوم بقصد الغش مع معرفته بذلك (تصنيع أو إنتاج أو بيع أو حيازة) أي شيء يقصد استخدامه في أعمال التدليس بدلاً من العملات النقدية المعدنية أو العملات الرمزية التي صممت لتشغيل الآلات التي تعمل بمثل هذه العملات، يكون مرتكباً لجناية يُعاقب عليها القانون بدفع غرامة لا تزيد عن (25) مليون دينار أو الحبس لمدة لا تزيد عن سنتين أو كلاهما معاً.

تفرض غرامات من قِبَل البنك المركزي على المصارف بالتعويض خمسة أضعاف الورقة النقدية المزيفة بموجب إعدامه المرقم 1163/12 في 1/3/2015.

1 البنك المركزي العراقي: قانون رقم 56 لسنة 2004.

تُصدر الأوراق النقدية المزيفة من قبل البنك المركزي ولا تُعاد إلى المصارف أو الزبون بموجب إمام البنك المرقم 9977/12 في 20/1/2012.

## المبحث الثاني

### الحماية الجنائية للعملة الوطنية و التنمية المستدامة

لقد أسقطت أدبيات التنمية التقليدية البيئة وتعاملت معها كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية. لقد فصلت هذه الأدبيات بين ما هو طبيعي وما هو اجتماعي و اتضح الآن عمق حضوره وتأثيره في مجمل مسارات التنمية والحياة. إن العالم يكتشف الآن أن النظام البيئي له تأثيره الحاسم في النظام الاجتماعي ككل وربما كان هذا التأثير أكثر وضوحا اليوم من أي وقت مضى.

## المطلب الاول

### التنمية المستدامة

#### اولا : مفهوم التنمية المستدامة

ان لفظة تنمية تعني الحركة او الفعل الذي يؤدي الى النمو، والنمو هو رديف الزيادة والكثرة والتطور. ويتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الانكليزية. حيث يشتق لفظ التنمية من "نمى" بمعنى الزيادة والانتشار. اما لفظ النمو Growth فيعني الزيادة او (النقص)، فالنمو قد يكون سالبا او موجبا ومنه ينمو نموا. واذا كان لفظ النمو اقرب الى الاشتقاق العربي الصحيح، فان اطلاق هذا اللفظ على المفهوم الاوربي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني ان الشي يزيد حالا بعد حال من تلقاء نفسه لا بالاضافة اليه. وطبقا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فانه لا يعد مطابقا للمفهوم الانكليزي Development والذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر اكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف. وقد كانت كلمة التنمية تستعمل كمرادف لكلمة التطور كما هو الحال في ستينيات القرن الماضي وربما استعمل مفهوم التنمية كرديف لمفهوم التحديث.<sup>1</sup>

والتنمية في وقتنا الحاضر تعني عملية تغيير لمرفق عام او نشاط خدمي يتم التخطيط له بهدف زيادته ورفعته الى مستوى أعلى من مستواه السابق من اجل خدمة الإنسان وتحقيق اماله وغاياته وتعد التنمية بإشكالها وانواعها المتعددة الوسيلة الامثل لتحقيق السعادة والرفاه الاجتماعي<sup>2</sup> وفي ضوء ما تقدم فالتنمية تهدف الى الارتقاء بالإنسان نحو الافضل واشباع رغباته المادية والمعنوية وفق خطط معدة سلفا. وهذا ما يميزها عن مفهوم التغيير الذي يحدث بصورة تلقائية

1 ( مختار جمال ومحاسن مصطفى، قاموس السكان والتنمية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2006 .  
2 ( عباس فاضل السعدي، "خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(241)، 1999.

وفي أي اتجاه. كما تختلف التنمية عن مفهوم النمو الذي غالباً ما تختص به الدول المتقدمة التي قطعت اشواطاً بعيدة في المجال التنموي<sup>1</sup>.

لقد حاول الكثير من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وضع تعريف للتنمية المستدامة، ونظراً لأهمية هذا المفهوم في وقتنا الحالي، نجد أن الكثير من التعاريف قد قدمت، نذكر منها:<sup>2</sup>

❖ تعريف ( اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1987 )، للتنمية المستدامة على أنها: " التنمية التي تفي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها."

❖ تعريف ( اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، 1987 )، في التقرير المعنون " بمستقبلنا المشترك و التنمية المستدامة "، حسب تعريف وضعته هذه اللجنة هي: " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. "

❖ تعريف ( برنامج الأمم المتحدة للتنمية ( P.N.U.D )، 1992 ) في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية بأنها: " عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصادياً، اجتماعياً و إيكولوجياً مستدامة. "

❖ تعريف ( برانتلاند، 1987): يعرف هذا الباحث التنمية المستدامة بأنها: " التنمية القائمة على تشجيع أنماط استهلاكية ضمن حدود وإمكانيات البيئة، وبما يحقق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية في العملية التنموية."<sup>3</sup>

من خلال التعاريف السابقة، نستنتج بأن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم جديد يهدف إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار القدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية. وتركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية الاقتصادية. ذلك أن الموارد الطبيعية الموجودة في هذا الكون: من تربة ومعادن وغابات وبحار وغيرها، هي أساس لكل نشاط صناعي أو زراعي.<sup>4</sup>

1) محمد علي الميرزا "رؤية في مضامين الجغرافية واتجاهاتها"، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005.

2) صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1980.

3) صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية: المشكلة، الأثر، الحل، (دار الفكر العربي، مصر، 2003).

4) أسامة الخولي، مفهوم التنمية المستدامة، (مركز دراسات واستشارات الإدارة، 1999).

## ثانيا : أهمية التنمية المستدامة

- 1) ضمان تنمية بشرية قادرة على تحسين مستوى المعيشة: يُشكل الإنسان جوهر التنمية المستدامة التي تضمن تنمية بشرية من شأنها أن تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الاجتماعية.
  - 2) رشيد وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية المتاحة: من خلال الخطط والآليات المسبقة التي من شأنها العمل على المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة، والبحث عن بدائل للمواد واسعة الاستعمال؛ حتى تبقى فترة زمنية أطول.
  - 3) تحقيق العدالة والإنصاف: ولا بدّ من التفريق بين نوعين من الإنصاف<sup>1</sup>
  - 4) أولاً: يتعلق بإنصاف الأجيال البشرية القادمة التي لم تولد بعد، ولم تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية وغيرها.
  - 5) ثانياً: يتعلق بمن يعيشون اليوم ولا يجدون فرصاً متساوية للحصول على الموارد.
  - 6) زيادة الدخل الوطني: الفقر والتخلف الذي تعيشه بعض الدول، وتدني مستوى المعيشة هو الذي يدفعها إلى انتهاج واستحداث تنمية مستدامة فعّالة من شأنها زيادة الدخل الوطني.
  - 7) تكافؤ الفرص في توزيع الدخل والثروات: حيث تهتم التنمية المستدامة بالتوزيع العادل للمداخل والثروات الطبيعية، لأن كثيراً من الدول المنخفضة اقتصادياً تُعاني من مشكلة عدم الإنصاف في ذلك.
  - 8) تدعيم التعاون الدولي: وذلك من خلال تقديم المساعدات والرعاية في كثير من المجالات: الاقتصادية، والتكنولوجية، وغيره
- ونلاحظ أن مفهوم التنمية المستدامة يرتكز على ما يلي: <sup>2</sup>
- ❖ حق الشعوب في استغلال الموارد البيئية من أجل الوصول إلى التنمية والرقي، وذلك بالحفاظ على حق الأجيال القادمة في الموارد والثروات البيئية.
  - ❖ واجب الشعوب في حماية البيئة، والحفاظ عليها من الاستنزاف والاستهلاك غير الرشيد لثرواتها.
  - ❖ اعتبار التنمية المستدامة عملية متكاملة بين البيئة والاقتصاد، ويتحقق هذا التكامل عن طريق جهود الأفراد في تبني مفهوم التنمية المستدامة.

1) ضاري ناصر العجمي، الأبعاد البيئية للتنمية، (المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1992) .  
2) محمد عبد القادر الفقي، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة، (ورقة بحثية، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف).

❖ اتخاذ التوازن البيئي كقاعدة عند القيام بأي نشاط إنساني، من أجل عدم الإخلال بالأنظمة البيئية.

### ثالثاً : اهداف التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة اهداف أساسية، هي: الاقتصاد والمجتمع والبيئة. ومن الملاحظ أن هذه العناصر يرتبط بعضها ببعض، وتتداخل فيما بينها تداخلاً كبيراً. فالاقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته (مجتمع صناعي أو زراعي أو رعوي، إلخ). والمجتمع هو صانع الاقتصاد، والمُشكّل الأساسي للأنماط الاقتصادية التي تسود فيه، اعتماداً على نوع الفكر الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع. والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها، كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة. ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معاً: أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة. والعلاقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة علاقة وثيقة. وفي هذا الصدد تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى أن البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية المستدامة ومشروعاتها. والإخلال بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدمير النظم البيئية وتدهور حالة الموارد الطبيعية (الحية وغير الحية) والتعجيل بنفاد بعضها أو إفسادها بحيث يتعذر استخدامها بشكل مناسب اقتصادياً، ولذلك كانت البيئة هدفاً حقيقياً للتنمية المستدامة.<sup>1</sup>

❖ **الهدف البيئي:** وهو متعلق بالحفاظ على كل الموارد الطبيعية وصيانتها وترشيد استهلاكها أي المحافظة على البيئة وحمايتها، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم البيئية المختلفة من جراء التنمية للاحتياط والوقاية، لكن تجدر الإشارة إلى أن الاهتمامات البيئية تختلف بين دول الشمال ودول الجنوب، فالدول المتقدمة مهتمة أكثر بتدهور نوعية الحياة على المدى الطويل، وعلى سبيل المثال: تعطي عناية خاصة لظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، واختلال طبقة الأوزون، والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء ولاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، بعكس الانشغالات الآنية للدول النامية، التي تتعلق بالحياة ذاتها وليس بنوعيتها كمشكل تلوث المياه، انجراف الأراضي... إلخ.

1) على عيسى إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافية البيئة والتنمية، دار النهضة العربية، لبنان، 2004 .

❖ **الهدف الاقتصادي:** ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاة المجتمع، والقضاء على الفقر، من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة، أي تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد والثروة. والتأكيد على مبدأ الحاجات البشرية، ومسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها. لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع و الهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره، ودراسة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، وطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

❖ **الهدف الاجتماعي:** يشير إلى النهوض برفاة الأفراد، وتحسين سبيل الحصول على الخدمات الصحية والتعليم الأساسية، والوفاء بمعايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، كذلك المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار أي يجب تحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع، والقضاء على الفقر في هذه المجتمعات. إنه يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير، ولا بد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول. ستحافظ الأجيال الراهنة، باعتبارها مدفوعة بهم الإنصاف، على اختيارات النمو التي ترغب فيها الأجيال القادمة والدول المختلفة من الشمال إلى الجنوب. تمر المصالحة بين البيئة والاقتصاد عن طريق هذه الضرورة المزدوجة للإنصاف.<sup>1</sup>

#### رابعا : خصائص التنمية المستدامة:

هناك خصائص مشتركة تبين مفهوم التنمية المستدامة، وتتمثل هذه الخصائص في أربع نقاط رئيسية، تشير أولها إلى أن التنمية المستدامة تمثل ظاهرة جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر. وهذا يعني أن التنمية المستدامة لا بد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.

أما الخاصية المشتركة الثانية فتظهر في مستوى القياس، فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (محلي، إقليمي، عالمي). ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية من منطقة لأخرى.

1) صلاح على صالح فضل الله، التلوث البيئي وأثره على التنمية الاقتصادية الزراعية، مجلة أسبوط، جامعة أسبوط، العدد20، يناير 2001 .

وتعد المجالات المتعددة خاصة ثلاثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الأفراد والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. وفي محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

وتتعلق الخاصية المشتركة الرابعة بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة. فمع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا انه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيا، فضلا عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن. ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني

### أثر الحماية الجنائية للعملة الوطنية على التنمية المستدامة

لتزوير العملة تأثيرات واسعة ومعقدة تمتد إلى مختلف جوانب الاقتصاد. لفهم هذه العلاقة بشكل أعمق، يجب أن نستعرض التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتزوير العملة على الاقتصاد.

#### اولا : تأثيرات الحماية الجنائية للعملة الوطنية على التنمية المستدامة

##### 1- التضخم وتخلخل الثقة في النظام النقدي للبلد:

عندما تُدخل كميات كبيرة من العملات المزورة إلى السوق، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي دون وجود مقابل حقيقي من السلع والخدمات. هذا التوسع في الكتلة النقدية يسبب ارتفاعاً في الأسعار (التضخم)، حيث تصبح القوة الشرائية للعملة أقل. التزوير أيضاً يضعف الثقة في العملة الوطنية، سواء من قبل المواطنين أو المستثمرين الأجانب. عندما يشك الأفراد في أن العملات التي بحوزتهم قد تكون مزورة، فإن ذلك يؤدي إلى عزوفهم عن التعامل بالنقد الورقي والاتجاه نحو أشكال أخرى من المدفوعات، مما يعرقل النشاط الاقتصادي<sup>2</sup>.

1 ( عصام الدين محمد علي، منهج مقترح لتفعيل موارد البيئة الطبيعية في عملية التنمية المستدامة، ورقة بحثية. 2 مظهر فرغلي علي محمد : الحماية الجنائية للثقة في سوق رأس المال (جرائم البورصة) ،دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ .

## 2- التأثير على الاستثمارات:

تزوير العملة يرسل إشارات سلبية إلى المستثمرين المحليين والأجانب. إذ يعتبر التزوير علامة على ضعف الرقابة المالية وعدم استقرار البيئة الاقتصادية، مما يدفع المستثمرين لتجنب الاستثمار في البلد.

علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي تزوير العملة إلى تراجع في احتياطات النقد الأجنبي إذا قررت الدولة زيادة الاعتماد على العملات الأجنبية للحفاظ على الاستقرار المالي.

## 3- تأثيرات على القطاع المصرفي:

المصارف تواجه تحديات كبيرة بسبب تزوير العملة. عندما يُكتشف أن جزءًا من الأموال المودعة لديها مزور، تتحمل البنوك خسائر مباشرة، حيث تُجبر على تعويض العملاء. هذا التأثير يخلق ضغطًا إضافيًا على النظام المصرفي ويزيد من تكاليف التحقق من صحة العملات الورقية باستخدام تقنيات متقدمة<sup>1</sup>.

## 4- تآكل الثقة الاجتماعية وانتشار الاقتصاد غير الرسمي:

انتشار العملات المزورة يؤدي إلى خلق حالة من الشك العام في التعاملات المالية، مما يدفع الناس إلى تفضيل التعاملات غير الرسمية (الاقتصاد الموازي). الاقتصاد غير الرسمي يقلل من الإيرادات الضريبية للحكومة، مما يضعف قدرتها على تمويل الخدمات العامة والبنية التحتية، مما يؤدي إلى تراجع في مستوى التنمية الاقتصادية.

## 5- تكاليف مكافحة التزوير:

تُضطر الحكومات إلى إنفاق مبالغ ضخمة على تطوير أوراق نقدية ذات مواصفات أمنية عالية، إلى جانب تعزيز الأجهزة والآليات التي تراقب الأسواق لاكتشاف العملات المزورة. هذه التكاليف تُحمل على عاتق الاقتصاد، حيث يُعاد تخصيص موارد كان يمكن استخدامها لدعم قطاعات أخرى مثل التعليم أو الصحة<sup>2</sup>.

## 6- التأثير النفسي والاجتماعي:

تزوير العملة لا يُحدث أضرارًا اقتصادية فحسب، بل يخلق أيضًا حالة من الإحباط بين المواطنين، خاصةً عندما يشعرون بأن مدخراتهم مهددة أو أن الحكومات عاجزة عن التصدي

1 ( قاشي علال، " الآليات القانونية لحماية القانونية في ظل تطور الجريمة تحقيقًا للتنمية المستدامة، " مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد الثالث، العدد الرابع، ديسمبر، 2018 .

2 ( محمود صالح العادلي، موسوعة الحماية في القانون الجنائي الداخلي والقانون الدولي، الناشر دار الفكر الجامعي، ط1، 2003 .

لهذه المشكلة ، والشك في النظام المالي يمكن أن يدفع الناس إلى تخزين الأموال أو الأصول في صورة ذهب أو عملات أجنبية، مما يقلل من السيولة في الاقتصاد.

### ثانيا : فوائد الحماية الجنائية للعملة:1

ان تزوير العملة ليس مجرد جريمة مالية، بل هو تهديد لاستقرار الاقتصاد الوطني بأكمله. تأثيراته تمتد من تضخم الأسعار وفقدان الثقة، إلى تراجع الاستثمارات وإضعاف القطاع المصرفي.

لذلك، ينبغي على الحكومات والمؤسسات النقدية العمل معاً لتعزيز آليات مكافحة التزوير عبر استخدام التكنولوجيا المتقدمة وزيادة الوعي العام. بهذه الطريقة فقط يمكن تقليل الآثار السلبية لهذه الظاهرة وحماية الاقتصاد من الخسائر الجسيمة، لضمان الاهداف التالية:

**1- تقليل الخسائر الاقتصادية :** تلعب الحماية الجنائية للعملة دوراً حيوياً في تقليل الخسائر الاقتصادية من خلال تعزيز الثقة في النظام النقدي والحفاظ على استقراره. عندما تفرض الدولة عقوبات صارمة على جرائم تزوير العملة وتطور آليات قانونية ورقابية فعالة لمكافحتها، فإنها تقلل من تداول العملات المزورة، مما يحمي السوق من التضخم الناتج عن زيادة العرض النقدي الوهمي. إضافة إلى ذلك، تُسهم هذه الحماية في طمأننة المستثمرين والمواطنين، مما يعزز التدفقات الاستثمارية ويحافظ على استقرار القطاع المصرفي. كما تُجَنَّب الحكومة تكاليف طائلة في معالجة آثار التزوير، مثل إعادة طباعة العملات وتعزيز الأمن النقدي، مما يسمح بتوجيه الموارد نحو تنمية الاقتصاد بدلاً من معالجة أزماته.

**2. تعزيز الاستقرار المالي :** تعد الحماية الجنائية للعملة عاملاً أساسياً في تحقيق الاستقرار الأمني، حيث إن مكافحة تزوير العملة تساهم في الحد من الجرائم الاقتصادية التي تهدد النظام المالي والاجتماعي. عندما تُفرض قوانين صارمة ضد التزوير ويتم تنفيذها بفعالية، فإنها تردع العصابات الإجرامية التي تعتمد على تزوير العملة كمصدر رئيسي لتمويل أنشطتها غير المشروعة، مثل تجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة، وغسيل الأموال. هذا بدوره يقلل من انتشار الجريمة المنظمة ويعزز شعور الأمان لدى الأفراد والمؤسسات. إضافة إلى ذلك، فإن حماية العملة الوطنية تعزز الثقة في الدولة ومؤسساتها، مما يمنع اضطرابات اجتماعية قد تنشأ بسبب فقدان الثقة في الاقتصاد، ويؤدي إلى استقرار أمني يعزز بيئة آمنة للتنمية والاستثمار.<sup>2</sup>

1 صفاء جبار عبد: الاحكام الجنائية للعملة الافتراضية دراسة مقارنة, اطروحة دكتوراه, كلية القانون , جامعة كربلاء , 2021.

2 رجا المرزوقي: الانفاق على البحث والتطوير ودوره في تحقيق التنمية المستدامة, متاح على الموقع التالي:

**3 دعم الأهداف التنموية :** تلعب الحماية الجنائية للعملة دورًا محوريًا في تحقيق الأهداف التنموية من خلال ضمان استقرار النظام المالي والاقتصادي. عندما تُكافح جرائم تزوير العملة بفعالية، يُحافظ على قيمة العملة الوطنية، مما يعزز الثقة بين المواطنين والمستثمرين ويدعم مناخ الأعمال. هذا الاستقرار المالي يتيح للحكومات تركيز جهودها على تمويل المشروعات التنموية، مثل تحسين البنية التحتية، وتطوير التعليم، وتعزيز الخدمات الصحية. علاوة على ذلك، تُقلل الحماية الجنائية للعملة من التكاليف التي تُنفق على معالجة أزمات التزوير وآثاره، مما يتيح تخصيص المزيد من الموارد نحو تحقيق التنمية المستدامة. كما تساهم في بناء مجتمع مستقر ومزدهر، حيث تعمل على تقليص الفجوة بين الشرائح الاجتماعية من خلال ضمان عدالة اقتصادية وتوفير بيئة اقتصادية تشجع الابتكار والاستثمار<sup>1</sup>.

### **ثالثًا : العلاقة بين العملة الوطنية والتنمية المستدامة:**

يبدأ الأثر الإيجابي للعملة الوطنية على التنمية المستدامة من خلال تثبيت سعر الصرف الذي يلعب دورًا هامًا مؤثرًا في التقلبات الاقتصادية، فسعر الصرف يرتبط بالسياسات المالية والنقدية للدولة واحتياجاتها من الذهب وأصولها الخارجية وقوة اقتصادها (الناتج المحلي، التضخم، البطالة وباقي المتغيرات الاقتصادية) إضافة إلى المتغيرات السياسية، والسبب يعود إلى أن سعر الصرف يعني قيمة مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية أي أن "سعر الصرف يحدد العلاقة بين وحدتين من عملتين بحيث يمكن التعبير عن إحدى هذه العملتين بدلالة العملة الأخرى"<sup>2</sup> فسعر الصرف يمثل قيمة العملة الوطنية فهو مفهوم اقتصادي متعدد التأثيرات ذات توجهات مختلفة، ولغرض التعرف على دوره لا بد من التعرف أولاً على مفهوم التنمية المستدامة التي تمثل عملية تحسين مستوى المعيشة للأفراد مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. وتؤدي العملة الوطنية دورًا هامًا في هذا السياق من خلال:

(1) **تمويل المشروعات التنموية:** التي تركز على البنية التحتية، التعليم، والصحة، الزراعة، الصناعة وغيرها، وتؤثر على تغطية العمليات الخاصة بتبادل عملات مختلفة أو تبادل أصول مقومة بعملات متنوعة، وذلك بتحويل النقد مقابل أصول مستثمرة فلو انخفضت قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة تكاليف الأصول المستوردة والعكس صحيح.

1 اسامة حسنين عبيد، الصلح في قانون الإجراءات الجنائية، ماهيته والنظم المرتبطة به، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه - كلية الحقوق القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 2005 .  
2 سمير عالية: المدخل لدراسة جرائم الأعمال المالية والتجارية دراسة مقارنة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ م .

(2) **عمليات الموازنة:** قصد بها العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح من الفارق السعري بالنسبة لسعر صرف عملة معينة بين سوقين صرف أو أكثر في وقت واحد و ذلك عن طريق شراء العملة في السوق المنخفضة السعر و بيعها في السوق مرتفعة السعر كما يجري اليوم في سوق العملات في العراق حيث يبيع البنك المركزي الدولار بسر 1310 الف بينما يباع خارج البنك المركزي في السوق الموازي بسعر 1500 دينار للدولار الواحد وهذا يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن ففي عام 1979 كانت قيمة العملة العراقية 3 دولار للدينار الواحد , أي ان الدينار العراقي تراجع 3930 مرتبة, وهذا من تداعيات الظروف السياسية والامنية التي مر بها البلد منذ ثمانينات القرن الماضي وادى ايضا الى تراجع القدرة الشرائية للمواطن وخلق التفاوت الطبقي بين ابناء الشعب وادى الى ارتفاع مستويات الفقر والبطالة في البلاد. وبعد عام 2003 عملت الحكومات المتعاقبة على التخفيف من حدة تأثير اسعار الصرف وعملت على تحقيق النمو الاقتصادي مستفيدة من الاستقرار النسبي للعملة الذي يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

#### **رابعا : بعض تجارب الدول في الحماية الجنائية للعملة:**

تعد الحماية الجنائية للعملة جزءاً أساسياً من السياسات الأمنية والاقتصادية في العديد من الدول حول العالم. هناك العديد من الدول التي تبنت تشريعات وإجراءات صارمة لمكافحة تزوير العملة وحماية اقتصادها من الأضرار الناتجة عن هذا النوع من الجرائم ، وكما يلي:

##### **1-جمهورية مصر العربية:**

تعد الحماية الجنائية للعملة في مصر جزءاً أساسياً من جهود الدولة للحفاظ على استقرار الاقتصاد والنظام المالي. يتم مكافحة جرائم تزوير العملة بموجب قانون العقوبات المصري، الذي يعاقب بشدة كل من يزور العملة أو يتداول العملات المزورة. تتولى أجهزة الأمن الوطني، بالتعاون مع البنك المركزي المصري، مسؤولية كشف وضبط العملات المزورة من خلال استخدام تقنيات متقدمة في فحص الأوراق النقدية، مثل العلامات الأمنية والرموز التي يصعب تزيفها. كما تركز الحكومة المصرية على تعزيز الوعي العام بأهمية الحماية من التزوير، إلى جانب فرض عقوبات قاسية على المجرمين في هذا المجال، ما يساهم في تعزيز الثقة في الجنيه المصري ويحد من الأضرار الاقتصادية الناتجة عن التلاعب بالعملة.<sup>1</sup>

1 قانون العقوبات المصري , مواد متعددة, الموقع الرسمي لوزارة العدل المصرية.  
[www.qou.edu/arabic/conferences/.../dr\\_ayddaBakeer](http://www.qou.edu/arabic/conferences/.../dr_ayddaBakeer)

## 2- دولة الامارات العربية المتحدة:

في دولة الإمارات العربية المتحدة، تحظى الحماية الجنائية للعملة باهتمام بالغ من قبل السلطات المختصة، حيث يُعد تزوير العملة جريمة خطيرة تهدد استقرار الاقتصاد الوطني. بموجب قانون العقوبات الإماراتي، يُعاقب بشدة كل من يقوم بتزوير أو تداول العملات المزورة، وتصل العقوبات إلى السجن لفترات طويلة وغرامات مالية كبيرة. تتعاون الشرطة الإماراتية مع المصرف المركزي الإماراتي لضمان استخدام تقنيات متطورة في مراقبة وضبط الأموال المزورة، ويعتمد البنك المركزي على خصائص أمان متقدمة في إصدار الأوراق النقدية، مثل العلامات المائية والألوان المتغيرة، لمكافحة التزوير. كما تُعزز الدولة من جهود التوعية المجتمعية بشأن مخاطر التزوير، مما يساعد على تقوية الثقة في الدرهم الإماراتي ويضمن استقرار النظام المالي في الدولة.<sup>1</sup>

## 1- الولايات المتحدة الأمريكية<sup>2</sup>

تعتبر جرائم تزوير العملة في الولايات المتحدة، من الجرائم الفيدرالية، ويعاقب عليها بشكل صارم بموجب قانون الولايات المتحدة الخاص بتزوير العملة حيث تقوم "مصلحة الأمن الوطني" بدور رئيسي في مكافحة تزوير العملة، وهي مسؤولة عن التحقيق في جرائم التزوير وحماية العملة الوطنية (الدولار الأمريكي). تتضمن العقوبات السجن لفترات طويلة وغرامات ضخمة تصل إلى ملايين الدولارات.

## 2- الاتحاد الأوروبي

في دول الاتحاد الأوروبي، هناك قوانين متكاملة تهدف إلى مكافحة تزوير العملة ضمن إطار "التعاون القضائي الجنائي" حيث تم تحديد قوانين صارمة في دول مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا لمعاقبة المزورين الذين يهددون استقرار اليورو. على سبيل المثال، في ألمانيا، يُعتبر تزوير العملة جريمة جنائية يتم معاقبتها بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات، بينما تتعاون الشرطة الأوروبية (يوروبول) مع الدول الأعضاء في محاربة هذه الجريمة عبر تنسيق الجهود الأمنية.

## 3- اليابان:

1 نشرات البنك المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة.

2 البنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي تقارير 2020- 2022.

لمكافحة تزوير الين الياباني، بما في ذلك استخدام ميزات أمان متطورة في الأوراق النقدية المعدنية. تعتبر "وكالة الأمن العام" هي الجهة المسؤولة عن التحقيقات المتعلقة بتزوير العملة، وتعمل بتعاون مع البنوك المركزية لضمان حماية العملة الوطنية.

#### **4-الهند:**

في الهند، تُعد جرائم تزوير العملة من الجرائم التي يعاقب عليها القانون بموجب "قانون العملة الهندي" حيث اعتمدت الحكومة الهندية تدابير صارمة لمكافحة تزوير الروبية، بما في ذلك تعزيز تقنيات الكشف عن العملات المزورة واستخدام الأوراق النقدية التي تحتوي على خصائص أمان متقدمة. تعمل السلطات الهندية بالتعاون مع البنك المركزي وشرطة التحقيقات الجنائية للحد من انتشار العملات المزورة في السوق.<sup>1</sup>

---

1 ( امير فرج يوسف ، الجريمة المنظمة والجهود الدولية ، والمحلية لمكافحةها ، ط1 ، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر ، 2015 .

## الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يمكننا أن نستنتج أن الحماية الجنائية للعملة المحلية تعد من الركائز الأساسية لتحقيق استقرار اقتصادي يساهم بشكل مباشر في تعزيز التنمية المستدامة. إن مكافحة جرائم تزوير العملة لا تقتصر فقط على الحفاظ على قيمة العملة الوطنية، بل تساهم أيضاً في بناء بيئة اقتصادية آمنة تشجع على الاستثمارات وتضمن العدالة المالية. من خلال التشريعات الصارمة، وتفعيل آليات الرقابة الحديثة، وتحقيق التعاون بين المؤسسات المالية والأمنية، يتم الحفاظ على الثقة في النظام المالي، مما يساهم في جذب الاستثمارات المحلية والدولية، ويوفر الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي. في النهاية، فإن حماية العملة المحلية ليست مجرد ضرورة قانونية بل هي خطوة استراتيجية نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي تحقيق الأهداف التنموية المستدامة التي تسعى إليها جميع الدول.

## الاستنتاجات:

في ضوء ما تم مناقشته في هذا البحث، يمكن استخلاص عدة استنتاجات مهمة تتعلق بالحماية الجنائية للعملة المحلية وأثرها على التنمية المستدامة:

(1) إن الحماية الجنائية للعملة المحلية تساهم بشكل كبير في ضمان استقرار الاقتصاد الوطني، حيث تقلل من مخاطر التلاعب بالعملة والتزوير، مما يحفظ قيمتها الشرائية ويقلل من التضخم الناتج عن انتشار العملات المزورة.

(2) إن تشديد العقوبات على جرائم تزوير العملة، تعزز ثقة المواطنين والمستثمرين في النظام المالي الوطني، ما يساهم في جذب الاستثمارات وزيادة النشاط الاقتصادي، وبالتالي دعم التنمية المستدامة.

(3) الحماية الجنائية تحمي استقرار العملة من تداعيات سلبية قد تؤثر على القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل التجارة والصناعة والخدمات. كما أنها تعزز العدالة الاجتماعية من خلال ضمان التوزيع العادل للموارد وحماية حقوق الأفراد في المجتمع.

(4) تساهم الحماية الجنائية للعملة في تقليل الأنشطة الإجرامية المنظمة المرتبطة بتزوير العملة مثل غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة، هذا يؤدي إلى تعزيز الأمن الاجتماعي والاستقرار.

(5) إن مكافحة التزوير وحماية العملة توفر الموارد المالية التي قد تهدر في معالجة آثار التزوير لصالح مشروعات تنموية مستدامة، مما يساهم في تطوير البنية التحتية والتعليم والصحة.

## التوصيات:

فيما يلي التوصيات المتعلقة بموضوع الحماية الجنائية للعملة المحلية وأثرها على التنمية المستدامة:

(1) ضرورة مراجعة وتعزيز التشريعات والقوانين الجنائية المتعلقة بتزوير العملة لتواكب التطورات التكنولوجية والجريمة المنظمة.

(2) فرض عقوبات رادعة وشديدة على مرتكبي جرائم تزوير العملة والمتعاملين بها لضمان حماية العملة المحلية.

(3) اعتماد تقنيات متطورة في تصميم العملات، مثل العلامات المائية، والأحبار المتغيرة الألوان، والتقنيات الرقمية لمنع التزوير.

(4) إنشاء أنظمة إلكترونية متقدمة للكشف عن العملات المزورة في نقاط البيع والبنوك.

(5) تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات المالية محليًا لضبط عمليات التزوير ومكافحتها بفعالية.

(6) التعاون مع المنظمات الدولية والهيئات النقدية لتبادل الخبرات والمعلومات حول أساليب التزوير الحديثة وطرق مكافحتها.

(7) دعم استقلالية البنوك المركزية وتوفير الموارد اللازمة لها لضمان قدرتها على حماية العملة المحلية ومكافحة الجرائم المالية.

(8) دعم البحوث الأكاديمية والدراسات المتعلقة بجرائم تزوير العملة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية.

## المصادر :

### أولا : الكتب

- 1) أسامة الخولي، مفهوم التنمية المستدامة، (مركز دراسات واستشارات الإدارة، 1999).
- 2) امير فرج يوسف ، الجريمة المنظمة والجهود الدولية ، والمحلية لمكافحةها ، ط1 ، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر ، 2015 .
- 3) دريد كامل آل شبيب: المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2013 .
- 4) سمير عالية: المدخل لدراسة جرائم الأعمال المالية والتجارية دراسة مقارنة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨م .
- 5) صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1980 .
- 6) صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية: المشكلة، الأثر، الحل، (دار الفكر العربي، مصر، 2003) .
- 7) ضاري ناصر العجيمي، الأبعاد البيئية للتنمية، (المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1992) .
- 8) عباس حفصي: جريمة تزيف النقود، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية السياسية والاقتصادية، ملانيا /برلين، 2022.
- 9) عبد الحميد محمود، الجريمة الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، دار النهضة العربية، 2020.
- 10) على عيسى إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافية البيئة والتنمية، دار النهضة العربية، لبنان، 2004 .
- 11) علي محمد جعفر: المبادئ الأساسية في قانون العقوبات الاقتصادي وحماية المستهلك ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ .
- 12) محروس نصار الهيتي: النتيجة الجرمية في قانون العقوبات ، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، 2011.
- 13) محمد النقي: تزيف العملة الورقية وطرق حمايتها ، سلسلة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد الثامن، الرباط، 1984 .

- 14) محمود صالح العادلي ، موسوعة الحماية في القانون الجنائي الداخلي والقانون الدولي ، الناشر دار الفكر الجامعي ، ط1 ، 2003 .
- 15) محمود محمود مصطفى : الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن ، الجزء الأول الأحكام العامة والإجراءات الجنائية ، دار ومطابع الشعب ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٣ .
- 16) محمود محمود مصطفى: الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن ، الجزء الأول الأحكام العامة والإجراءات الجنائية ، دار ومطابع الشعب ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٣ .
- 17) مختار جمال ومحاسن مصطفى، قاموس السكان والتنمية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2006 .
- 18) مظهر فرغلي علي محمد : الحماية الجنائية للثقة في سوق رأس المال ( جرائم البورصة) ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ .

#### ثانيا : الرسائل والاطاريح

- 1) اسامة حسنين عبيد، الصلح في قانون الإجراءات الجنائية، ماهيته والنظم المرتبطة به، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه - كلية الحقوق القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 2005 .
- 2) سهام رشاد منصور ابراهيم : فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة ( 1979-1999) مذكرة ماجستير في الاقتصاد جامعة بنها، مصر، 2011
- 3) صفاء جبار عبد: الاحكام الجنائية للعملة الافتراضية دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، كلية القانون , جامعة كربلاء , 2021 .

#### ثالثا : الدراسات والبحوث

- 1) صلاح على صالح فضل الله، التلوث البيئي وأثره على التنمية الاقتصادية الزراعية، مجلة أسيوط، جامعة أسيوط، العدد20، يناير 2001 .
- 2) عباس فاضل السعدي، "خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(241)، 1999 .

- (3) عصام الدين محمد علي، منهج مقترح لتفعيل موارد البيئة الطبيعية في عملية التنمية المستدامة، ورقة بحثية
- (4) قاشي علال، " الآليات القانونية لحماية القانونية في ظل تطور الجريمة تحقيقا للتنمية المستدامة"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد الثالث، العدد الرابع، ديسمبر 2018، .
- (5) محمد عبد القادر الفقي، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة، (ورقة بحثية، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف).
- (6) محمد علي الميرزا "رؤية في مضامين الجغرافية واتجاهاتها"، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005 .

#### رابعاً : القوانين

- (1) قانون العراقي رقم 56 لسنة 2004.
- (2) قانون العقوبات العراقي
- (3) قانون العقوبات المصري , مواد متعددة, الموقع الرسمي لوزارة العدل المصرية.

#### خامساً : التقارير والنشرات

- (1) البنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي تقارير 2020- 2022.
- (2) صندوق النقد الدولي: السياسة النقدية وعمل البنوك المركزية, 2021,
- (3) نشرات البنك المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة.

#### سادساً : الانترنت

- (1) رجا المرزوقي: الانفاق على البحث والتطوير ودوره في تحقيق التنمية المستدامة, متاح على الموقع التالي: [www.qou.edu/arabic/conferences/.../dr\\_ayddaBakeer](http://www.qou.edu/arabic/conferences/.../dr_ayddaBakeer)